

أمر رقم ٤٢١ لسنة ١٩٥٦

بشأن زراعة التبغ

اللواء عبد الله رفعت المحاكم الإداري العام للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين.

يقتضى المرسوم الجمهوري الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ .

ويمقتضى الأمر الوزاري رقم (١٥١) الصادر من وزير الخزينة بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ .

(قرار ما هو آت)

مادة ١ : لا يجوز زراعة التبغ في المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من مكتب قائممقام غزة المالي.

مادة ٢ : كل راغب في زراعة التبغ عليه أن يقدم قبل البدء في الزراعة طلب تصريح سنوي مبينا فيه ما يأتي :

(أ) القرية - العشيرة - المحلة

(ب) رقم الملك - القطعة والقسيمة.

(ج) اسم مالك الأرض المنوي زراعتها إذا كان مقدم الطلب مزارعاً

(د) المساحة المراد زراعتها لكل نوع من أنواع التبغ

مادة ٣ : (أ) تحصل الرسوم على مزارع التبغ على الوجه الآتي :

ملين جنيه

- ٢ للدونم الواحد المزروع بالتبغ الشامي أو التمباك.

٥ - ١ للدونم الواحد المزروع بالتبغ الهيشة.

نشر بالعدد السادس من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٥/٢/١٩٥٦ وتعديل بل رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٧

وتحسب كسور الدونم على الفئات المذكورة أعلاه على أن لا يقل الرسم على خمسماية مه
بالنسبة للترع الأول.

(ب) تدفع رسوم التبغ إلى محصل الضرائب وقت إجراء عملية الإحصاء أو إلى مكتب مدير
المال - بغزة.

مادة ٤ : يطبق قانون تحصيل الضرائب رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٩ وتعديلاته في شأن تحصيل
رسوم التبغ.

مادة ٥ : كل من يخالف أحكام هذا الأمر يعاقب بالسجن مدة شهر ويغرامة لا تتجاوز
العشرين جنيهاً أو بحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٦ : يعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في غزة في ١٩٥٦/٢/٩

لـ
عبد الله رفعت
الحاكم الاداري العام.